تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الثاني 2024

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولا: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2022-2024 وتطورات المالية العامة خلال الربع الاول من عام 2024:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2023 حوالي 9231.7 مليون دينار مقابل 9569 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2023، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2023 حوالي 11003.9 مليون دينار مقابل 11431.4 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2023، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1860.2 مليون دينار أو ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1862.4 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2023 أو ما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2022 حوالي 8914.1 مليون دينار مقابل 8912 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2022، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2022 حوالي 10466.6 مليون دينار مقابل 10653 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2022، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1552.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1741 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2022 أو ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1)
الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2022-2024
مليون دينار

البيان	2022	2023	2024
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**8912**	**9569**	**10302.5**
الإيرادات المحلية	**8064**	**8767**	**9578.8**
إيرادات ضريبية	6089	6633	7249.1
اقتطاعات تقاعدية	7.5	6	5
الإيرادات الأخرى	1967.5	2128	2324.7
المنح الخارجية	**848**	**802**	**723.7**
إجمالي الإنفاق	**10653**	**11431.4**	**12371.1**
النفقات الجارية	9106.6	9839.5	10641.8
النفقات الرأسمالية	1546.4	1591.9	1729.3
العجز بعد المنح	**-1741**	**-1862.4**	**-2068.6**
العجز قبل المنح	**-2589**	**-2664.4**	**-2792.3**

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2024 بعد المنح حوالي 342.8 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 318.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 371.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2024 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 331.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023.

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2021- 2023 مليون دينار			
البيان	2021	2022	2023 **
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**8128.2**	**8914.1**	**9231.7**
الإيرادات المحلية	**7324.9**	**8121.9**	**8520**
إيرادات ضريبية	5626.9	6047.9	6272.2
اقتطاعات تقاعدية	7.5	4.9	5.3
الإيرادات الأخرى	1690.4	2069.1	2242.4
المنح الخارجية	**803.3**	**792.2**	**711.7**
إجمالي الإنفاق	**9858.8**	**10466.6**	**11003.9**
النفقات الجارية	8720.6	8954.3	9626.3
النفقات الرأسمالية	1138.2	1512.3	1377.6
العجز بعد المنح	**-1730.6**	**-1552.5**	**-1860.2**
العجز قبل المنح	**-2533.9**	**-2344.7**	**-2571.9**

** تتضمن بيانات الرديات والمقاصة بقيمة 88 مليون دينار لعام 2023

جدول رقم (3) الإيرادات والنفقات الفعلية للربع الثاني للاعوام 2022- 2024 مليون دينار			
البيان	2022	2023	2024 **
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**2240.1**	**2504.0**	**2527.0**
الإيرادات المحلية	**2187.8**	**2490.2**	**2498.7**
إيرادات ضريبية	1675.7	1887.2	1811.5
اقتطاعات تقاعدية	1.3	1.4	1.1
الإيرادات الأخرى	510.8	601.6	686.1
المنح الخارجية	**52.3**	**13.8**	**28.3**
إجمالي الإنفاق	**2741.8**	**2757.2**	**2864.8**
النفقات الجارية	2284.3	2374.4	2529.0
النفقات الرأسمالية	457.5	382.7	335.8
العجز بعد المنح	**-501.7**	**-318.1**	**-342.8**
العجز قبل المنح	**-554.0**	**-331.9**	**-371.1**

** تتضمن 5 مليون دينار رديات ومقاصة للربع الثاني من عام 2024

ثانيا:الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2022:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2022 ما قيمته 8121.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 8064 مليون دينار، اي بارتفاع بلغ حوالي 57.9 مليون دينار او ما نسبته 0.7%، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى ارتفاع بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 99 مليون دينار وانخفاض بند الايرادات الضريبية بحوالي 41.1 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2022.

وتعود اسباب ارتفاع الايرادات غير الضريبية الى ارتفاع بند الإيرادات المختلفة بنحو 186.2 مليون دينار، وتراجع إيرادات بيع السلع والخدمات عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 93.5 مليون دينار، فيما تعود اسباب انخفاض الايرادات الضريبية الى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات محصلة لانخفاض ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 144.4 مليون دينار وارتفاع ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 24.1 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2023:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2023 ما قيمته 8520 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2023 والبالغة حوالي 8767 مليون دينار، اي بانخفاض بلغ حوالي 247 مليون دينار او ما نسبته 2.8%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي الى انخفاض بند الايرادات الضريبية بحوالي 360.7 مليون دينار وارتفاع بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 113.7 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2023.

وتعود اسباب انخفاض الايرادات الضريبية الى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة لانخفاض ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 284.3 مليون دينار وانخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 115.3 مليون دينار، فيما تعود اسباب ارتفاع الإيرادات غير الضريبية الى ارتفاع بند إيرادات دخل الملكية بنحو 109.8 مليون دينار وتراجع إيرادات بيع السلع والخدمات عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 64.7 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني من عام 2024:

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني من عام 2024 ما قيمته 2498.7 مليون دينار مقابل 2490.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023، أي بارتفاع بلغ 8.5 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 84.2 مليون دينار وانخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي 75.7 مليون دينار ، وبذلك حققت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني ما نسبته 26.1% من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 9578.8 مليون دينار.

وعلى صعيد الارتفاع في الإيرادات غير الضريبية فقد جاء بشكل رئيسي محصلة لارتفاع حصيلة ايرادات دخل الملكية بحوالي 95.3 مليون دينار وارتفاع حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بحوالي 13.8 مليون دينار وانخفاض حصيلة الإيرادات المختلفة بحوالي 24.7 مليون دينار وانخفاض حصيلة العائدات التقاعدية بحوالي 0.3 مليون دينار.

شكلت حصيلة الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 29.5% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2024 والبالغة حوالي 2329.7 مليون دينار.

كما جاء الانخفاض في الإيرادات الضريبية خلال الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بنفس الفترة من عام 2023 فقد جاء محصلة لانخفاض الضريبة العامة على "الدخل والارباح" بما قيمته 102.1 مليون دينار أو ما نسبته 12.5% وانخفاض حصيلة الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 1.0 مليون دينار أو ما نسبته 4.0%، وارتفاع حصيلة الضريبة العامة على "السلع والخدمات" بما قيمته 20.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.1%، وارتفاع الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 6.9 مليون دينار أو ما نسبته 11.9%.

بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 25.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2024 والبالغة حوالي 7249.1 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية خلال الربع الثاني من عام 2024 ما مقداره 28.3 مليون دينار مقابل 13.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023 أي بارتفاع بلغ حوالي 14.5 مليون دينار أو ما نسبته 105.3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعليه بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2024 ما مقداره 2527مليون دينار مقابل 2504 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023، أي بارتفاع مقداره 23 مليون دينار أو ما نسبته 0.92%.، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 24.5% خلال الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 10302.5 مليون دينار.

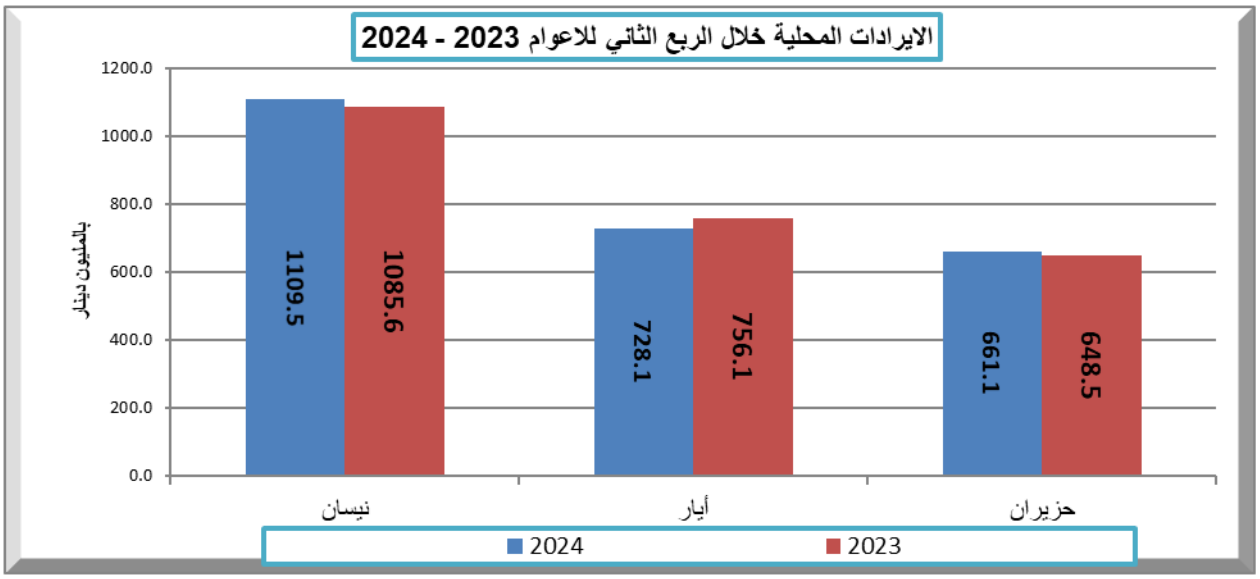

ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2022:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2022 حوالي 10466.6 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2022 والبالغ حوالي 10653 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 186.4 مليون دينار أو ما نسبته 1.7%، ويعود سبب هذا الانخفاض نتيجة انخفاض النفقات الجارية بحوالي 152.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 34.1 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2022.

حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2022 ما نسبته 98.3% من إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2022.

2. النفقات العامة في عام 2023:

بلغ اجمالي الانفاق خلال عام 2023 حوالي 11003.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2023 والبالغ حوالي 11431.4 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 427.6 مليون دينار او ما نسبته 3.7% ، و يعود سبب الانخفاض نتيجة الانخفاض في النفقات الجارية بحوالي 213.2 مليون دينار، وانخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 214.4 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره خلال موازنة عام 2023.

حيث شكل الانفاق الفعلي لعام 2023 ما نسبته 96.3% من اجمالي الانفاق المقدر في موازنة عام 2023.

3. النفقات العامة خلال الربع الثاني من عام 2024:

بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2024 حوالي 2864.8 مليون دينار مقابل 2757.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 107.7 مليون دينار، وقد جاء هذا الإرتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 154.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.5%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 46.9 مليون دينار أو ما نسبته 12.3%.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 335.8 مليون دينار خلال الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 382.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثاني من عام 2024 ما نسبته 19.4% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدرة في موازنة عام 2024 والبالغة حوالي 1729.3 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: وزارة الدفاع، وزارة الشؤون البلدية، وزارة النقل، مديرية النفقات العامة، وزارة التربية والتعليم ، وزارة المالية /دائرة الجمارك، وزارة السياحة والاثار، الخدمات الطبية، وزارة الاشغال العامة ، رئاسة الوزراء، حيث شكلت هذه المشاريع نحو 76.3% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع االثاني من هذا العام.

في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة أكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً: الإنفاق الفعلي لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته13.1 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2024 توزعت في مختلف محافظات المملكة حيث شكل الانفاق على مشاريع وزارة التربية والتعليم، وزارة الاشغال العامة والاسكان، وزارة وزارة الصحة، وزارة المياه والري، وزارة السياحة والأثار / دائرة الأثار العامة، وزارة الشباب نحو 83.9% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024 إلى ارتفاع إجمالي الدين بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 699.9 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 32989.2 أو ما نسبته 89.0% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر حزيران من عام 2024 مقابل 32289.2 مليون دينار في نهاية عام 2023 أو ما نسبته 89.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، علما بان صافي الاقتراض (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ حوالي 557.4مليون دينار في نهاية الربع الثاني عام 2024 مقارنة بمبلغ 842.8 مليون دينار نهاية عام 2023.

وفي حال تم استثناء قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين يصبح 31170.10مليون دينار أو ما نسبته 84.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر حتى نهاية شهر حزيران لعام 2024 مرتفعا بحوالي 665.4مليون دينار، وقد جاء الارتفاع لتمويل جزء من عجز الموازنة وتمويل عجز سلطة المياه، ومن الجدير بالذكر بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.8 مليار دينار.

1. الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 247.7 مليون دينار ليصل إلى 18455.6 مليون دينار أو ما نسبته 49.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثاني من عام 2024 مقابل ما مقداره 18207.9 مليون دينار أو ما نسبته 50.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2022 حوالي 16488.9 مليون دينار أو ما نسبته 47.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف وأثر عمليات السحب والتسديد.
- تمويل عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2023، فقط اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 251.3 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 419.6 مليون دينار وانخفاض اسعار صرف العملات بقيمة 171.9 مليون دينار.

	رصيد 2022	أثر التغير في أسعار العملات	إثر العمليات (السحب (+) والتسديد(-))	رصيد 2023	أثر التغير في أسعار العملات	صافي التسديدات(-) والمسحوبات (+)	رصيد Jun-2024
يورو	1889.1	75.9	281.6	2246.6	-63.5	-41.5	2141.6
ين ياباني (كل 100)	567.9	-38.7	44.9	574.1	-67.0	-11.6	495.5
يوان صيني	30.3	-0.7	-1.3	28.3	-0.5	-0.7	27.1
وحدة حقوق السحب	1839.0	14.6	-89.3	1764.3	-35.0	40.6	1769.9
دينار كويتي	585.1	-1.2	5.5	589.4	0.4	-4.1	585.7
ون كوري	68.6	-1.4	-3.6	63.6	-3.8	-1.9	57.9
باقي العملات	11508.9	0.8	1431.9	12941.6	-2.5	438.8	13377.9
المجموع	**16488.9**	49.3	**1669.7**	**18207.9**	-171.9	**419.600**	**18455.6**

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الامريكي بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) ارتفاعاً في نهاية الربع الثاني من عام 2024 بمبلغ 449.8 مليون دينار ليبلغ 13142.9مليون دينار اردني مقارنة بمبلغ 12693.1 مليون دينار نهاية عام 2023 ومبلغ 11320 مليون دينار نهاية عام 2022، ومن الجدير بالذكر بان نسبة الدين المقيمة بالدولار الى اجمالي محفظة الدين تشكل النسبة الاكبر وذلك نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة باليورو فقد انخفضت بحوالي 105.0 مليون دينار لتصبح حوالي 2141.6 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بحوالي 2246.7 مليون دينار في نهاية عام 2023 وفي عام 2022 بلغت حوالي 1889.1 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 41.5 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 63.5 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيّمة بالين الياباني انخفاض بحوالي 78.6مليون دينار لتصبح حوالي 495.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بنهاية عام 2023 حيث بلغت حوالي 574.1 مليون دينار وفي عام 2022 بلغت حوالي 567.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024 كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 11.6 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 67.0 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق السحب الخاصة فقد ارتفعت بحوالي 5.6مليون دينار لتصبح حوالي 1769.9مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة مع نهاية عام 2023 حيث بلغت حوالي 1764.3 مليون دينار وفي عام 2022 بلغت حوالي 1839.0 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 40.6 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 35.0 مليون دينار، علما بانه تم سحب الشريحة الأولى من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 135.1 مليون دينار خلال شهر كانون ثاني 2024 بالإضافة الى ما تم سحبه خلال السنوات السابقة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وعلى النحو التالي:

- تم سحب الشريحة السادسة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 22.7 مليون دينار خلال شهر تموز 2023.
- تم سحب الشريحة الخامسة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 240.9 مليون دينار خلال شهر كانون الأول 2022.
- سحب الشريحة الرابعة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 129.6 مليون دينار خلال شهر تموز 2022.
- تم تحويل حصة المملكة من التوزيع العام لحقوق السحب الخاص (SDRs) لسنة 2021 بقيمة 330.7 مليون دينار الى حساب الخزينة العام خلال شهر نيسان 2022.

- خلال الربع الأول 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 236.6 مليون دينار من اتفاقية التسهيل الممتد الموقعة بتاريخ 3/26/ 2020 وذلك بعد انتهاء المراجعة الرابعة مع الصندوق.
- خلال حزيران من عام 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 145.7 مليون دينار.
- توقيع اتفاقية عام 2020 قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للظروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 282.6 مليون دينار.
- تم خلال شهري اذار وكانون اول من عام 2020 سحب الشريحة الاولى والثانية من الاتفاقية وبمبلغ اجمالي 349.8 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه/اعادة اقراض لسلطة المياه:

تم تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة على سلطة المياه في نهاية الربع الثاني من عام 2024 بحوالي 24.5 مليون دينار في حين بلغت حوالي 43.9 مليون دينار نهاية عام 2023.

الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الثاني من عام 2024 بمبلغ 452.20مليون دينار ليصل إلى حوالي 14533.6مليون دينار أو ما نسبته 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر حزيران عام 2024، مقابل ما مقداره 14081.4 مليون دينار أو ما نسبته 38.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023 و 14178.7 مليون دينار نهاية عام 2022 او ما نسبته 41.0% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بحوالي 295.3 مليون دينار، وارتفاع الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 156.9 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وبشكل رئيسي من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بقيمة 640.3 مليون دينار وتمويل عجز سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية لسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 58.0مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2024.

علاوة على ذلك، ارتفع صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 417.6 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2024 ليصل الى حوالي 12714.5 مليون دينار مقابل ما مقداره 12296.9 مليون دينار في نهاية عام 2023 و 11951.8 مليون دينار نهاية عام 2022، وقد جاء هذا الارتفاع في نهاية الربع الثاني من عام 2024 محصلة لارتفاع اجمالي الودائع (موازنة مكفول) بمبلغ 34.6 مليون دينار وارتفاع اجمالي الدين الداخلي موازنة ومكفول بعد SSIF بمبلغ 452.2 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

لم يسدد أي أقساط داخلية على سلطة المياه حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024، في حين بلغت اجمالي الاقساط الداخلية المسددة عام 2023 حوالي 3.5 مليون دينار، وفي حين بلغت اجمالي الاقساط الداخلية المسددة حتى نهاية 2022 حوالي 125 مليون دينار، وحوالي 135 مليون دينار نهاية عام 2021، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

تمويل عجز الموازنة:

بلغ اجمالي التمويل (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حوالي 296.1 مليون دينار وذلك لتمويل جزء من عجز الموازنة البالغ 771.5 في نهاية الربع الثاني من عام 2024.

***يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.**